مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٩٧

الجمعة، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسفلد	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد سواريس
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

97-85814
9685814

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلي زمبابوي وسيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم المجلس، أرحب بوزراء خارجية غينيا وكوت ديفوار ونيجيريا ونائب وزير خارجية غانا.

بدعوة من الرئيس شغل السيد جونا (سيراليون) والشيخ اكيمي (نيجيريا) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مابورنغا (زمبابوي) والسيد غبيهو (غانا) والسيد كمارا (غينيا) والسيد إسي (كوت ديفوار) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة هذا نصها:

"يشرفني أن أطلب منكم دعوة المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة لحضور الجلسة الرسمية لمجلس الأمن التي ستعقد يوم ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ للإدلاء ببيان بشأن بند "الحالة في سيراليون" بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس".

وستنشر هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1997/536.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ إلى السيد سي.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1997/531.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/1997/499، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا، يحيل فيها البيان الختامي الذي صدر في نهاية اجتماع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن الحالة في سيراليون، الذي عقد في كوناكري، غينيا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي هو وزير خارجية نيجيريا، وأعطيه الكلمة الآن.

الشيخ اكيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن اللجنة الرباعية الوزارية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، أود أن أعبر لكم عن تهانينا وأطيب تمنياتنا في مناسبة اضطلاعكم بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر تموز/ يوليه. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بعبارات التقدير والاحترام للسفير لافروف ممثل الاتحاد الروسي على توجيهه دفة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

إن الأزمة الحالية في سيراليون التي أدى إليها استيلاء جزء من جيش سيراليون على السلطة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧ تنذر بعواقب خطيرة على السلم والاستقرار في سيراليون وعلى العملية السياسية والنظام الدستوري في الحكم في ذلك البلد. وقد شعرت بلدان شبه المنطقة بالفزع الشديد من جراء الخبث الشديد الذي انطوت عليه هذه العملية والأعمال الهوجاء التي تسببت في

خسائر في الأرواح البشرية وتصدع المجتمع المدني والتدمير الدائم للبنية الأساسية والممتلكات.

وعلى غرار المبادرة التي اتخذناها في إدارة الأزمة وحل الصراع في ليبريا، فإن بلدان المنطقة دون الإقليمية ارتفعوا مرة أخرى إلى مستوى تحدي خدمة قضية السلام والأمن في البلد المجاور سيراليون.

وإن حضور أربعة وزراء خارجية - من غانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، إلى جانب ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، في هذا المجلس الموقر يبرز مدى قلق المنطقة دون الإقليمية إزاء تطورات الأحداث في سيراليون وحاجة المجتمع الدولي للتصدي تصديا حاسما للحالة في ذلك البلد وتنسيق جهوده مع جهود بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل الحل السلمي للأزمة.

إن الانقلاب الذي وقع في سيراليون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ كان مأساويا في طبيعته ونتيجته. إذ قام الانقلابيون بمجرد استيلائهم على السلطة باقتحام السجون وتحطيم أبوابها وإطلاق سراح جميع أنواع المجرمين والسجناء. وفي الوقت ذاته دعي أعضاء الجبهة الثورية المتحدة المتمردة إلى فريتاون. وبات نهب الممتلكات والقتل والاغتصاب أمورا سائدة في البلد. وتعرضت فريتاون والمناطق المحيطة للتخريب الهمجي. بل إن الحالة أصبحت أكثر مدعاة للقلق في ضوء نهب وإحراق المؤسسات الوطنية بما في ذلك البنك المركزي لذلك البلد. ولا يسع المرء إلا أن يستغرب مما يقصده أناس رغبوا في تغيير حكومة ولكنهم انخرطوا في تدمير ممتلكات وطنهم الحيوية والاعتداء على أهالي بلدهم من السكان المدنيين. ويرى كثيرون أن الاستنتاجات غنية عن البيان؛ وأن الانقلابيين لم يضعوا قط مصالح بلدهم نصب أعينهم.

ولا غرابة إذن في أن تطورات الأحداث في سيراليون، تثير قلقنا المباشر. إن سيراليون، كما تعلمون جميعا تتشاطر حدودا شاسعة مع غينيا وليبريا. وقد اجتذبت ليبريا على مدى فترة لا تقل عن سبع سنوات اهتمام منطقتنا دون الإقليمية كبلد مزقه الصراع بين الأشقاء. ومؤخرا فقط، بفضل الجهود الجماعية المستمرة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بدأت الحياة في العودة إلى الأحوال الطبيعية في ذلك البلد حيث نقوم بتنفيذ المرحلة الأخيرة من عملية السلام، وعلى وجه التحديد إجراء الانتخابات. لذلك من المهم إدارة الحالة في سيراليون بعناية لتفادي عكس التقدم الذي تحقق حتى الآن في ليبريا.

وتتعرض جمهورية غينيا لخطر زعزعة استقرارها من عدد من المصادر. وقد استقبلت لكونها بلدا متاخما لليبريا عددا كبيرا من اللاجئين من ذلك البلد. وفي الوقت الحاضر، مع تدهور الأحوال في سيراليون، يجري الإثقال على غينيا أيضا بموجة جديدة من اللاجئين من سيراليون. وهذه الأحوال تضع عبئا ثقيلا على اقتصاد غينيا وتفرض صعابا جمة على الاستقرار السياسي والاجتماعي لتلك الأمة.

ويمكنني أن أضيف أن آثار اللاجئين من سيراليون وليبريا تتعدى حدود البلدان المجاورة. وهذه الآثار نلمسها في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وبصفة خاصة في بلدان مثل غانا ونيجيريا وكوت ديفوار وغامبيا وعدد من البلدان الأخرى التي يوجد بها أعداد كبيرة من اللاجئين.

لقد عملنا بلا كلل على مدى أكثر من سبع سنوات لحل الأزمة الليبرية. ونحن مسؤولون عن كفالة أن الحالة في سيراليون، التي يمكن أن تجرنا إلى مواجهة كبرى أخرى كتلك التي شهدناها في ليبريا، قد قضي عليها في مهدها.

ومما يدعونا إلى الشعور بالتشجيع حتى الآن الإدانة الدولية التي يلقاها الحدث المأساوي الذي وقع في سيراليون. ولقد أدانت منظمة الوحدة الأفريقية بشدة، في مؤتمر القمة الثالث والثلاثين الذي عقدته في هراري، الانقلاب وأيدت الإجراء الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعكس مسار الحالة، وطلبت إلى المجتمع الدولي ألا يعترف بالنظام. وهذا الإجراء الذي أقدم عليه قادة أفريقيا هام بالفعل، إذ أن القارة بأسرها تتخذ موقفا ثابتا وإجماعيا من هذه المسألة على أعلى المستويات.

وبالمثل، عمد الأمين العام للأمم المتحدة الذي كان موجودا شخصيا في مؤتمر القمة، إلى ضم صوته للإدانة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية، ودعا إلى عودة

السلطة الشرعية في ذلك البلد. وقد عـُزز موقف الأمين العام لاحقا ببيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن.

وفي غضون ذلك، ومنذ وقوع الانقلاب في سيراليون، أجرى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مشاورات مع أشقائه رؤساء الدول في المنطقة دون الإقليمية، تناولت كيفية التصدي للحالة على أفضل وجه. وعقب هذه المشاورات، عـُقد اجتماع وزاري ليوم واحد في كوناكري، غينيا، يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وقد حضره وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية، ودعيت إلى الاجتماع الدول الست عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، وحضره أيضا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمين التنفيذي بالنيابة للجماعة الاقتصادية، وقائد قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية.

ولقد اتخذت في ذلك الاجتماع قرارات بعيدة الأثر بـُلـِّغت إلى المجلس في حينه، وهي واردة الآن في وثيقة مجلس الأمن S/1997/499. وتقع العناصر الرئيسية للرسالة في ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يتضمن الأهداف التي تتمثل في إعادة التنصيب المبكر للحكومة الشرعية للرئيس أحمد تيجان كبة، وعودة السلام والأمن إلى سيراليون، وحل مسألتي اللاجئين والمشردين.

ويتألف الجزء الثاني من وسائل تحقيق هذه الأهداف. ولدى النظر في وسائل تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون، أكد وزراء الشؤون الخارجية مجددا القرار الذي اتخذه في هراري رؤساء الدول والحكومات في اجتماع القمة الثالث والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الحالة في سيراليون، وبشأن تأييد الجماعة الاقتصادية لاتفاق أبيدجان للسلام الموقـَّع يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، فقد أكدوا وجوب ألا يعترف أي بلد بالنظام الذي برز عقب الانقلاب المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. وعليه، فقد تعهدوا بالعمل على إعادة تنصيب الحكومة الشرعية في سيراليون باتخاذ ثلاثة تدابير هي: أولا، الحوار؛ وثانيا، فرض جزاءات وتنفيذ وحظر؛ وثالثا، استخدام القوة.

ولقد أعربت بعض الوفود، في سياق المداولات، عن قلقها إزاء استخدام القوة كوسيلة لحل الأزمة الراهنة في سيراليون. ومع ذلك، تم التسليم بأن الخيارين الآخرين، بما في ذلك إجراء مفاوضات وفرض جزاءات يرافقها فرض حصار، لا يمكن تحقيقهما دون استخدام شيء من القوة العسكرية. فعلى سبيل المثال، إذا أرادت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تعد نظاما للجزاءات له مصداقيته ضد السلطات غير الشرعية في سيراليون، فسيتعين فرض حصار عسكري، جوا وبرا وبحرا على سيراليون، بينما ستعزز المفاوضات بالتلويح باستخدام القوة، وإجراء حشد عسكري مثبت في المنطقة. ولذلك، اعتبر وزراء الخارجية أن جميع التدابير الثلاثة تتطلب إجراء مشاورات على أعلى مستوى فيما بين بلدان الجماعة الاقتصادية. لذا اقترحوا أن يشرع رئيس الجماعة الاقتصادية في إجراء هذه المشاورات.

وأحيط علما على النحو الواجب بحقيقة أن بعضا من بلداننا يقدم موظفين مدنيين وموظفين تابعين للجماعة الاقتصادية موجودين على الأرض في سيراليون. وكان هناك قلق من أن بعض هؤلاء الأشخاص يمكن أن يتعرض للخطر نتيجة الظروف الراهنة في سيراليون. ولقد أعرب وزراء الخارجية عن استيائهم من هدر الدماء وغيره من الخسائر البشرية التي حدثت خلال الانقلاب الذي وقع يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧، والتي تفيد الأنباء عن استمرار وقوعها في سيراليون. وقرروا بالتالي توجيه إنذار شديد اللهجة إلى النظام غير الشرعي في سيراليون حيال جميع الأعمال العدائية التي ترتكب ضد مواطني سيراليون، والمواطنين الأجانب الذين يعيشون في سيراليون، والموظفين التابعين للجماعة الاقتصادية.

والجزء الأخير هو إنشاء آلية لتنفيذ هذه القرارات. فلقد أنشأ وزراء الخارجية لجنة لكفالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع كوناكري. وانتـُخبت أربعة بلدان بالإجماع هي نيجيريا وغينيا وكوت ديفوار وغانا. وسينضم إليها ممثلون عن أمانتي منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مـُشكـِّلين بذلك لجنة وزارية.

وقرر وزراء الخارجية وجوب رفع تقرير في نهاية اجتماعهم إلى الرئيس لانسانا كونتي، ومن ثم إلى فخامة الجنرال سامي أباشا، رئيس الجماعة الاقتصادية. وقـُدم عرض للحالة لرئيس غينيا في نهاية الاجتماع. ووافق الرئيس على التقرير بكليته، وهو يرى أنه لا بد من إزالة النظام غير الشرعي في سيراليون من الحكم على الفور.

ولقد أذن رئيس غيانا، فخامة الجنرال لانسانا كونتي، بطلب من وزراء الخارجية، بأن يقوم الوزراء بزيارة مجاملة للرئيس أحمد تيجان كبة الموجود حاليا في كوناكري. فقام الوزراء مجتمعين بزيارة الرئيس كبة الذي أحاط علما بأبرز ما جاء في مناقشاتهم. وأعرب الرئيس كبة عن تقديره لقادة الجماعة الاقتصادية وللوزراء على الجهود التي كانوا يبذلونها من أجل إيجاد حل للأزمة في سيراليون. وأيد النتائج التي توصل إليها الوزراء، وأكد أنه على الرغم من عدم تحقيقهم نسبة ١٠٠ في المائة مما توقعه منهم شخصيا، فقد حققوا ما لا يقل عن نسبة ٧٥ في المائة.

وأوكلت إلى اللجنة الوزارية المؤلفة من أربعة أشخاص مهمة رصد التطورات الجارية في سيراليون، فضلا عن تنفيذ التدابير المتخذة، بغرض تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وأعطيت اللجنة فترة أسبوعين للرجوع إلى رئيس الجماعة الاقتصادية وتقديمهم موجزا بالنتائج التي ستسفر عنها الجهود التي يبذلونها.

ويوم السبت الماضي، ٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، رفعت اللجنة الوزارية المؤلفة من أربعة أشخاص، بمن فيهم ممثلون عن منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية، تقريرها إلى رئيس الجماعة الاقتصادية بشأن الاجتماع الذي انعقد في كوناكري. وأيد الرئيس بعد ذلك هذه التوصيات وكلف اللجنة بتنفيذ الخطوات الضرورية الموجزة في خطة الجماعة الاقتصادية. وكُلفنا أيضا بالرجوع إليه في غضون أسبوعين والإفادة عن نتيجة الجهود التي بذلناها. وفي هذا الصدد، وجه أيضا تعليماته إلى اللجنة بتقديم موجز عن الحالة في سيراليون للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بغية الحصول على الدعم والتشجيع.

ولقد عقدنا أمس مع أعضاء المجلس اجتماعا مثمرا للغاية وفقا لصيغة أريا، وأعتقد أنه تم التأكيد باستفاضة على آراء الجماعة الاقتصادية بشأن خطورة الحالة وضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء عاجلا ومتضافرا دعما للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية. وأشير هنا إلى أن أنظار شعب سيراليون والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، وقادة أفريقيا بأسرها فعلا، مشدودة بترقب كبير نحو ما ستسفر عن جلستنا الراهنة من نتيجة ودعم من المجلس. ونأمل في أن يكون ذلك الدعم رسالة واضحة ولا لبس فيها موجهة إلى النظام في سيراليون مفادها أن يمتثل لمطالب المجتمع الدولي وإعادة السلطة إلى حكومة الرئيس أحمد تيجان كبة الشرعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسجل تقدير الوفد لإتاحة هذه الفرصة له للمشاركة في هذه المداولات الهامة للغاية التي يجريها مجلس الأمن بشأن الحالة البالغة الخطورة الآن في سيراليون.

وأود، بالنيابة عن فخامة الرئيس ر. ج. موغابي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن أذكر على نحو قاطع أن منظمة الوحدة الأفريقية تؤيد تأييدا كاملا ودون تحفظ المبادرة التي يتخذها وزارة الشؤون الخارجية في نيجيريا وكوت ديفوار وغينيا وغانا، وهي دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية. فمهمتهم نبيلة، مثلما أن جهودهم تستحق الثناء.

وقد أدان اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقد في هراري من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ "بشدة ودون لبس" الانقلاب الذي وقع في سيراليون في ٢٥ أيار/ مايو. فذلك الانقلاب الذي دبر ونُفذ في يوم منظمة الوحدة الأفريقية - يوم أفريقيا - وفي عشية اجتماع مجلس الوزراء وقمة رؤساء الدول والحكومات، لا يمثل إهانة صارخة للمنظمة القارية فحسب، ولكنه يمثل أيضا تحديا وقحا لإرادة وتصميم منظمة الوحدة الأفريقية، إرادتها وتصميمها ليس فحسب على حل الصراعات العنيفة التي تجتاح القارة الآن، ولكن على كفالة الديمقراطية في أفريقيا والدفاع عنها وتعزيزها. وكان الانقلاب أيضا تحديا للأمم المتحدة واستخفافا بها وفي الواقع بكل المجتمع الدولي.

وأود في الختـــام أن أعلن أن أفريقيا تقف بصلابة وبلا تحفظ وراء الرئيس كبة والحكومة المنتخبة في سيراليون، وتدين الانقلاب بلا تحفظ وتهيب بمجلس الأمن بصفة خاصة، وبالمجتمع الدولي عموما، أن يدعما بلا شرط جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية في سعيهما الى الحيلولة دون الاعتراف بالنظام العسكري في سيراليون وإلى الإطاحة به والعمل على إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥